تحليل عجز الموازنة العراقية للمدة ٢٠٠٥ - ٢٠١٨

م.م. ياسين عبد صالح
كلية الإدارة والاقتصاد – الجامعة العراقية

المستخلص:

يهدف هذا البحث للتعريف بمفهوم عجز الموازنة وبيان آثارها والجهود المبذولة لمعالجتها لا سيّما وأنهاأصبحت مشكلة لها نتائجها السلبيةعلى النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للدولة والمجتمع. إن كثرة الجدل والاختلاف خاصة في المدة الأخيرة، حول عجز الموازنة العامة للدولة وزيادته من عام لآخر أصبح يتطلب التوقف بالدراسة والتحليل حول تطور هذه الظاهرة وآثارها المختلفة، ولا سيّما وأنه لم يعد من الأمور المرفوضة أو المستهجنة في أية دولة، بعدما كان يقتصر فقط على مواجهة أزمة أو لتغطية نفقات طارئة. هذه الظاهرة لم تعد قاصرة على دولة بعينها أو حتى مجموعة من الدول بل توجد في معظم دول العالم بما فيها الدول المتقدمة .حيث شهدت المدة الماضية خاصة بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة التي حدثت عام ٢٠٠٨ ، تعسر اقتصاديات العديد من دول الاتحاد الأوروبي من أمثال اليونان وايطاليا وغيرها التي لا زالت تعاني حتى كادت هذه الدول أن تشهر إفلاسها لولا مساعدة الاتحاد الأوروبي والمؤسسات الدولية .ليس هذا فحسب بل إن الولايات المتحدة ذاتها تعاني من تضخم الدين العام، وهناك تخوف بسبب تخفيض تصنيفها الائتماني؛ وقد ترتب على تفاقم هذا العجز في الموازنة العامة تصاعد الخلاف بين الإدارة الأمريكية والكونجرس مما أدى إلى رفع سقف الدين العام.

Analysis the Deficit of Iraqi Budgets for (2005-2018)

Abstract:

The purpose of this research is to introduce the concept of budget deficit and to describe its effects and efforts to processed, especially as it has become a problem with its negative consequences on the social, economic and political aspects of the state and society. The frequent controversy and disagreement, especially in the recent period, about the deficit of the state budget and its increasing from year to another year which has become necessary to stop by studying and analysis on the development of this phenomenon and its various effects, especially as it is no rejected or indecent in any country, after it has been limited only to face the crisis Or to cover emergency expenses ... etc. This phenomenon is no limited to a particular State or even a group of States but exists in most countries of the world, including developed countries, it has witnessed the past period especially after the recent global financial crisis, the economies of many European Union countries which faced difficulties such as Greece, Italy and others, Which are still suffering until this moment, so almost these countries to declare its bankruptcies without the help of the European Union and international institutions, not only that, but the United States itself is suffering from the inflation of the public debt ,there is fear, due to the downgrade of its credit rating. The result of aggravation in this deficit of the general budget, was mounting in the dispute between the US administration and Congress, until it was agreed to raise the ceiling of public debt.

المصطلحات المهمة في البحث

النفقات العامة :

هي صرف إحدى الهيئات والإدارات العامة مبلغا معينا لغرض سداد إحدى الحاجات العامة.

الإيرادات العامة :

تعتمد الحكومة لتغطية نفقاتها المتزايدة على مصادر مختلفة ومتنوعة من الإيرادات التي تمكنها من الإنفاق على مرافقها والمشاريع العامة، لذلك تعد الإيرادات العامة من أهم العناصر الأساسية التي تعتمد عليها الدول في وضع سياستها المالية.

الموازنة العامة :

هي عبارة عن برنامج عمل متفق عليه، يبين فيه تقدير إنفاق الدولة ومواردها خلال مدة زمنية مقبلة، حيث تلتزم به الدولة وتكون مسؤولة عن تنفيذه.

عجز الموازنة :

هو قصور الإيرادات العامة المقدرة للدولة عن سداد النفقات المقدرة فهو عبارة عن رصيد سالب تكون فيه نفقات الدولة أعلى من إيراداتها.

السياسة الضريبية:

هي عبارة عن برامج متكاملة يقوم بها النظام الضريبي بالاعتماد على مختلف المصادر الضريبية من أجل الوصول لتنمية إيرادات الموازنة العامة للوصول إلى تحقيق مختلف الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

السياسة الإنفاقية:

هي مجموعة من القواعد والإجراءات والتعليمات الخاصة بالإنفاق العام تهدف لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية الاقتصادية وهي عبارة عن الطريقة التي تسعى من خلالها السلطات العامة استخدام نفقاتها العامة من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي .

المقدمة:

ظهرت مشكلة عجز الموازنة العامة في كثير من الدول عموما و الدول النامية ولاسيّما بسبب تزايد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وبالتالي تزايد حجم الإنفاق العام من جهة و ضعف الإيرادات العامة وعجزها عن مجاراة الإنفاق العام من جهة أخرى، وأصبح العجز من أهم المشاكل التي تواجهها الحكومات لما له من آثار اقتصادية واجتماعية إن تزايد الاهتمام بسياسة الموازنة باعتبارها وسيلة فعالة في معالجة العجز باعتبارها سببا وعلاجا لعجز الموازنة في نفس الوقت. ومع تسارع الأحداث الاقتصادية في العالم وتحول الأنظمة الاقتصادية إلى أنظمة اقتصاد السوق تغيرت السياسات الاقتصادية وانعكس ذلك على معظم الدول النامية عموما والعراق خصوصا ومع تفاقم أزمة المديونية واللجوء للمؤسسات المالية الدولية من اجل الإصلاحات وتجاوز الاختلالات الاقتصادية عموما وعجز الموازنة العامة خصوصا والذي تزايد حجمه بسبب التسارع الهائل في نمو الإنفاق العام وشح الموارد المالية واعتماد الدول على موارد معينة محدودة وغير مستقرة ، ومن هنا أصبحت سياسة الموازنة لها دور فعال في التأثير على الأوضاع المالية وتعزيز الاستقرار الاقتصادي ،فهي وسيلة هامة تعتمد عليها الحكومة للتأثير في الأوضاع لاقتصادية بسبب تأثير أدواتها من إنفاق عام وإيرادات عامة على معدلات الإنتاج والاستهلاك ونمط الاستثمار والادخار وتوزيع الدخل ولما لها من فعالية في علاج عجز الموازنة.

انتهجت الحكومة الاتحادية سياسة موازنة انكماشية من اجل تقليص عجز الموازنة وظهر ذلك من خلال السياسة الانفاقية الانكماشية حيث خفضت نفقاتها بشكل كبير و قامت بإصلاحات واسعة في نظامها الضريبي وذلك بإعادة هيكلته ليتماشى مع الأوضاع الاقتصادية الجديدة من جهة أخرى، سيما وأن العراق دخل في اقتصاد السوق وهو ما يتطلب منه مسايرة النظام الضريبي لهذه التغيرات و تعزيز إيراداته الضريبية

١. أهمية البحث:

تاخذ الموازنات العامة دورا مهما في دعم النشاط الاقتصادي في البلدان النامية ومنها العراق ، الذي تشكل نفقات الموازنة فيه نسبة كبيرة جداً من الناتج المحلي الاجمالي نظرا للريعية التي يمتاز بها الاقتصاد العراقي.

٢. مشكلة البحث:

تتبلور إشكالية البحث والتي يمكن صياغتها في التساؤل الآتي: كيف ساهمت سياسات الموازنة في علاج عجز الموازنة العامة في العراق خلال الفترة ٢٠٠٣ – ٢٠١٨؟

٣. هدف البحث:

في إطار هذه الإشكالية فإن هدف البحث يتمحور في تحديد مفهوم عجز الموازنة العامة وبيان أسباب عجزها ومدى فاعلية السياسة المالية في السيطرة على هذا العجز بالاضافة الى تحديد طبيعة عجز الموازنة العامة، ومدى إمكانية علاجه.

٤. فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية أنه لم يتم التشخيص الصحيح لأسباب وطبيعة عجز الموازنة العامة باعتباره عجزا هيكليا، بل تم التعامل معه باعتباره عجزا دوريا؛ وهو ما أدى إلى عدم نجاح علاج السياسة المالية المطبقة خلال المدة ٢٠٠٥ الى ٢٠١٨ في السيطرة على عجز الموازنة العامة، بل على العكس تماما أدت إلى تفاقم هذا العجز وزيادته عاما بعد آخر.

المبحث الأول: مفهوم وأهداف الموازنة العامة للدولة

١. المقدمة:

لم تعد الموازنة مجرد تشريع لإضفاء الشرعية على النفقات والإيرادات بل هي خطة تتضمن تقديرا لنفقات الدولة وإيراداتها خلال فترة سنة ويتم تقدير النفقات على ضوء الأهداف التي تسعى إليها الحكومة لتنفيذها وتعتبر الموازنة برنامج حكومي سنوي يعبر عن توجهات الدولة وتترجم بصورة رقمية ومن خلال الموازنة يمكن الكشف عن مختلف الفعاليات والنشاطات للدولة ويتم ذلك عن طريق تحليل أرقام الإيرادات والنفقات لذا تعتبر الموازنة أداة رئيسية تتمكن الدولة من خلالها تحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتنموية ، كمل تعتبر الموازنة أداة للتخطيط والرقابة والتقييم .

للموازنة وظائف أخرى أساسية مثل ضبط السياسة المالية للدولة وتحقيق أهدافها وتنفيذ سياسة الدولة الاقتصادية والتنموية ، ومن أهم الملامح التي تميز الموازنة العامة الحديثة في الدول المتقدمة عن الموازنة العامة التقليدية في الوقت الحالي هو صلة الموازنة الوثيقة بالاقتصاد.

٢. مفهوم الموازنة :

تعد الموازنة العامة للدولة الوسيلة التي تستخدمها السلطة التشريعية للاستدلال على كفاءة اجهزتها سواء التشريعية او التنفيذية والرقابية من خلال النظر الى مدخلات ومخرجات هذه الموازنة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. عرفها قانون اصول المحاسبات العامة العراقي المعدل بالفقرة (١) من المادة ((الثانية)) بانها: ((الجداول المتضمنة لتخمين الواردات والمصروفات لسنة مالية واحدة تعين في قانون الموازنة))[١].

أما دليل المحاسبة الحكومية الصادر عن الندوة الاقليمية لهيئة الامم المتحدة المنعقدة في بيروت في عام ١٩٦٩ فقد عرف الموازنة العامة بأنها:-

((الموازنة هي عملية سنوية تركز على التخطيط والتنسيق ورقابة استعمال الاموال لتحقيق الاغراض المطلوبة بكفاءة فهي أساس عملية إتخاذ القرار بطريقة يمكن ان يقوم بها الموظفون الرسميون على

(١) قانون أصول المحاسبات العامة العراقي – رقم ٢٨ لسنة ١٩٤٠ المعدل – منشورات وزارة المالية.

مختلف المستويات الادارية بالتخطيط والتنفيذ لعمليات البرامج بطريقة مخططة للحصول على افضل النتائج من خلال التوزيع والاستخدام الاكثر فعالية للمواد المتاحة)). ويمكن تحديد المفاهيم الرئيسية للموازنة بضوء ماورد من تعاريف مختلفة لها بما يأتي[١]:-

أ. المفهوم الرقابي للموازنة: تعد الموازنة الاداة الرقابية للسلطة التشريعية لمراقبة اعمال السلطة التنفيذية من خلال الالتزام بالاعتمادات المخصصة لها لصرفها وضمن الفترة المخصصة للتحقق بان الوحدات قد قامت بتحقيق الاهداف المطلوبة وهذا ماتؤكد عليه الموازنة التقليدية (موازنة الاعتمادات) ولا يهتم المفهوم الرقابي للموازنة بالتخطيط واعداد البرامج.

ب- المفهوم السياسي للموزانة: هنا يعكس البرلمان (السلطة التشريعية) فلسفتة السياسية في إدارة دفة الحكم من الناحية الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق أهدافه من خلال الموازنة العامة اذ تعد الارقام من خلال الوحدات وتناقش مع السلطة المركزية وفق الضوابط والتعليمات المعدة سلفاً والموجهة لاعداد مشروع الموازنة في ضوء السياسة العامة التي يرغب بها الحزب الحاكم.

ث-المفهوم الاقتصادي للموازنة:- يعد التحول المشار اليه في المفهوم التخطيطي لتدخل الدولة المباشر في النشاط الاقتصادي لغرض تحفيز الاقتصاد القومي برفع معدلات النمو وتحقيق الاستقرار الاقتصادي واصبحت الموازنة الاداة التي بواسطتها يكبح جماح التضخم او الكساد الاقتصادي وهي وسيلة لدعم التخطيط على المستوى القومي.

ومن كل ماورد اعلاه من التعاريف ومفاهيم يمكننا ان نعرف الموازنة العامة للحكومة: ((بانها مجموعة من الاهداف والبرامج المعبر عنها بالارقام والتي ترغب السلطة السياسية المتمثلة بتنفيذها بواسطة وحدات الحكومة المختلفة باقل التكاليف خلال مدة قادمة مع بيان مصادر التمويل التي ستحصل عليها الوحدات للفترة ذاتها)).

ويستخلص من التعاريف ان هناك قواسم مشتركة بينها وهي[٢]:-

أ. ان الموازنة العامة وثيقة تتبؤ للايرادات والمصروفات المتوقعة لفترة زمنية قادمة.

ب. تصدر بقانون يسمى بـــ(قانون الموازنة) وهي الاذن (الاجازة) من السلطة التشريعية للسلطة التنفيذية.

ت. خطة مستقبلية تعبر عن اهداف وبرامج الحكومة المالية والاقتصادية والاجتماعية النابعة عن فلسفتها السياسية.

---

١ . إيهاب محمد يونس ،نحو رؤية لتشخيص وعلاج عجز الموازنة العامة في مصر ،أكاديمية الشروق ، مصر. ص١٧

٢ إيهاب محمد يونس ،نحو رؤية لتشخيص وعلاج عجز الموازنة العامة في مصر ، مصدر سابق . ص١٧

وتبرز[1] اهمية الموازنة العامة للحكومة من كونها تعبر عن اهداف الحكومة الاقتصـــادية والاجتماعية والسياسية وبواسطتها يبرز دور الحكومة في التأثير على تلك الانشطة وله الاثر الكبير في البناء وتعتبر هذه العملية السنوية وسيلة اساسية من خلال التوجيه المركزي التي تستخدمها السلطة التشريعية للاقتصاد القومي لكون الموازنة تســـتوعب جانبا مهما من الدخل القومي من خلال الموارد التي تقوم بتحصـــيلها والانفاق العام الذي بدوره يعتبر قوة دفع للاقتصـاد وبذلك تكون الركيزة الاساســـية للاســـتثمار العام والاستهلاك العام وتوزيع الدخل القومي من خلال التوجيه والمحددات للانفاق والموارد.

وطبعاً يكون هذا الدور للموازنة اكثر فعالية في ظل الانظمة الديمقراطية مقارنة بدوره الهامشي والضعيف في ظل الانظمة الديكتاتورية والبيروقراطية.

٣. أهداف سياسة الموازنة:[2]: تختلف هذه الأهداف على حسب الطبيعة الاقتصادية السائدة ويمكن إجمال أهم أهداف سياسة الموازنة بما يلي:

أ- التوزيع الأمثل للدخل :أن سياسة الموازنة لها دور كبير في عملية توزيع الدخل وذلك باستخدام أدواتها من نفقات وإيرادات بحيث تقوم الدولة في البداية بالتأثير على التوزيع الأولي للدخل وبعد ذلك تقوم بإعادة توزيع الدخل لفائدة الطبقات المحرومة وذلك بتوجيه الإنفاق العام لإقامة وإنشاء المنشات الخدمية وتقديم الإعانات بمختلف أنواعها وتعتبر الضريبة من أهم الأدوات التي تستخدمها الدولة من أجل تقليل الفوارق و التوزيع العادل للدخول بين مختلف أفراد المجتمع وتعتبر السياسة الانفاقية من ابرز أدوات سياسة الموازنة الأكثر فاعلية لتحقيق توزيع امثل للدخل من خلال آثارها التالية :

أولاً. ينسحب على الإنفاق العام من خلال نفقات الصحة والتعليم وتقديم الخدمات الاجتماعية لذوي الدخل المحدود ..

ثانياً. تؤدي سياسة الإعانات العينية إلى إعادة التوزيع لصالح الأفراد ذوي الدخول المحدودة وبالتالي زيادة دخولهم الحقيقية .

ب- تحقيق التنمية الاقتصادية:[3] الضريبة جزء مهم من الإيرادات وتلعب دوراً مهماً في التنمية الاقتصادية، لأنها من الأساليب الاقتصادية الهامة و الضرورية ، ان الإيرادات المتأتية من الضرائب تؤثر تأثيراً إيجابى في العناصر الإنتاجية المستعملة في النشاط الاقتصادي فضلاً عن أن الإنفاق

---

[1] رمزي زكي، الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة للدولة في دول العالم الثالث، سينا للنشر، القاهرة، ١٩٩٢،ص٢٥ .

[2] جمال لعمارة ، أساسيات الموازنة العامة للدولة، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة، ٢٠٠٠. ص ٢٥ .

[3] محمد شاكر عصفور أصول الموازنة العامة، دار المسيرة، الأردن، الطبعة الرابعة، ٢٠١٢ ، ص ٣٠ .

العام يساهم بقدر كبير في عملية التنمية الاقتصادية، ويتوقف ذلك على حسب نوعية الإنفاق والمجالات التي توجه إليها النفقات العامة، حيث تقوم الدولة بتوجيه نفقات كبيرة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية، وذلك بتخصيص مبالغ هائلة لمشاريع تنموية كبيرة ونفقات استثمارية وتحويلية وخدمية يكون الهدف منها هو النهوض بالتنمية الاقتصادية بالبلاد. لذا يجب على الدولة أن توجه الإنفاق العام للمجالات الإنتاجية من أجل مساهمتها في التنمية الاقتصادية ومن أجل إعادة تكوين الدخل الوطني، إن أهم أولويات سياسة الموازنة هو الوصول لتحقيق تنمية اقتصادية ، لان سياسة الموازنة متعلقة بالقرارات والإجراءات التى تقوم بها الدولة اتجاه إيراداتها ونفقاتها، إضافة الى ذلك فهذه الأدوات تؤثر بدورها في التنمية الاقتصادية عن طريق التأثير على المناخ الاستثماري من خلال توفير البنى التحتية التي تعتبر من دعائم الاستثمارات.

ت- تحقيق الاستقرار الاقتصادي:[1] تعد سياسة الموازنة من أبرز السياسات التي تستعملها الحكومة للوصول لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث لها دورا كبيرا في علاج التقلبات التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني و من ابرز أهدافها هو تحقيق حد مقبول من الاستقرار في مستويات التشغيل والإنتاج والأسعار وتنطوي وظيفة الاستقرار الاقتصادي على تحسين توازن الاقتصاد الوطني داخليا وخارجيا وذلك بالمحافظة على الطاقة الإنتاجية للاقتصاد وتحقيق الاستقرار النسبي للمستوى العام للأسعار، فهي من أهم الوسائل التي تستعملها الدولة للتحكم في أوضاعها الاقتصادية خصوصا عندما تواجهها أحد المشاكل الاقتصادية و بالأخص مشكلة التضخم أو الكساد، و تعتبر سياسة الموازنة ناجعة ومرنة في معالجة هذه المشكلة لأنها تؤثر بدرجة كبيرة في مستوى الدخل، ومستوى العمالة والمستوى العام للأسعار وبالتالي ضبط معدل التضخم، و على هذا تعتبر عاملا أساسيا ورئيسيا لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وذلك بواسطة أدواتها المختلفة ومن بين أهم أدواتها سياسة الإنفاق العام و التي تعتمد على تخفيض أو زيادة الإنفاق أو إعادة هيكلة بنيانه.

وما تجدر إليه الإشارة هنا أنه يمكن للنفقات العامة أن تزداد استناداً لظروف لا إرادية تفرضها الظروف السياسة والاجتماعية والطبيعية للدولة كحالات الكوارث والأزمات. في هذه الحالة يزيد حجم الإنفاق العام دون التحكم فيه وغير مخطط له مسبقا، أما فيما يخص إعادة هيكلة بنية الإنفاق العام تقوم الحكومة بترتيب نفقاتها على حسب الوضعية الاقتصادية فمثلا عندما تخصص الدولة مبالغ إضافية لقطاع الأمن والدفاع مما يؤدي الى آثار تضخمية جراء انخفاض الإنتاج المدني وبالتالي ارتفاع الأسعار[٢]. ومنه يمكن القول أن سياسة الميزانية تلعب دورا هاماً وأساسياً

١ محمد شاكر عصفور أصول الموازنة العامة، دار المسيرة،مصدر سابق ، ص ٣١ .

٢ محمد شاكر عصفور أصول الموازنة العامة مصدرسابق ، ص ٣٢ .

في ضبط التضخم والخروج من الكساد سواء باستعمال السياسة الانفاقية أو التأثير في الإيرادات العامة خصوصا الضرائب من اجل إعادة الاستقرار للاقتصاد الوطني ،وتعتبر سياسة الموازنة من أنجع السياسات التي تهدف لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وذلك لتأثيرها الفعال على الكثير من المتغيرات الاقتصادية خصوصا الدخل الوطني حيث تعتبر هذه السياسة من الأدوات المرنة التي تؤثر في إعادة توزيع الدخل من خلال أدواتها ولكن هناك حالات لا يمكن من خلالها أن تعالج سياسة الموازنة الضغوط التضخمية خصوصا إذا انتهجت الدولة برامج معينة وركزت نفقاتها على قطاعات معينة تستدعي نفقات كبيرة كالإنفاق على القطاع العسكري، كما أشرنا إليه سابقا ففي هذه الحالة لا بد للدولة أن تعيد النظر في سياساتها والتريث في تنفيذ برامجها من أجل التخفيف من الضغوط التضخمية وعلاج الانكماش ، وبعد ذلك تستمر في برامجها وفقا لسياساتها الاقتصادية التي تنتهجها .

٣. علاج عجز الموازنة

أ- إن عجز الموازنة ظاهرة اقتصادية شائعة تحدث بشكل عام على مستوى الدول المختلفة، لذلك يحدث عجز الموازنة عندما يزيد الإنفاق الحكومي عن الإيرادات الموجودة، وهو ناتج بالأساس عن سوء تخطيط الحكومة للإنفاق العام وبعبارة أخرى يقصد بالعجز النقدي الظاهر في مشروع الموازنة العامة الفجوة بين حجم مصروفات هذه الموازنة من ناحية والمتاح لها من إيرادات من ناحية أخرى . وهذه الفجوة بلغت (٥،٥٧٠) تريليون دينار[١] في الموازنة ٢٠٠٦ ، بينما بلغت (٢١،٦٥٩) تريليون دينار[٢] في مشروع موازنة ٢٠١٧ وهو ما يعكس القصور المتحقق في الإيرادات العامة للدولة عن تغطية نفقاتها العامة وهذا يتطلب البحث عن الإيرادات التي تكفل تخفيض العجز النقدي أو السعي لترشيد الإنفاق العام .

ب- أنواع عجز الموازنة :[٣] هنالك نوعان أساسيان لعجز الموازنة هما :

أولاً: العجز الدوري للموازنة : Cyclical Budget Deficit

يحدث هذا النوع من العجز عندما يصل الاقتصاد الى حالة الكساد حيث أن معدلات البطالة تكون كبيرة جدا ومن ثم تزداد النفقات العامة، وعلى العكس تكون البطالة منخفضة في

[١] قانون الموازنة العراقية للسنةالمالية ٢٠٠٦ .
[٢] قانون الموازنة العراقية للسنةالمالية ٢٠١٧ .
[٣] د. حسن الحاج : عجزالموازنة:المشكلات والحلول، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط،ع ٦٣ مايو ٢٠٠٧ ، ص ٣٣ – ص٣٤.

حالة الرواج لأن هذا الوضع يعزز من عائدات الضرائب ومن ثم يؤدي إلى خفض في النفقات العامة .

ثانياً: العجز الهيكلي للموازنة Structural Budget Deficit [١] : هذا النوع من العجز ليس راجعا إلى الدورة التجارية بقدر ما يرجع بالدرجة الأولى إلى هيكل ومكونات الموازنة ذاتها والتي تؤدي في النهاية إلى زيادة العجز الفعلي عن العجز المقدر في الموازنة وذلك بسبب تزا يد حجم النفقات عن الإيرادات وعدم نجاح الحكومة في ترشيد النفقات العامة وعجزها عن تنمية الموارد المالية من خلال زيادة القاعدة الضريبية والقضاء على معدلات التهرب.

ت- حجم العجز المسموح به:

تبعا لاتفاقية ماسترخت للاتحاد الأوروبي فقد تم وضع مؤشر لحجم العجز المسموح به في الموازنة العامة للدولة، وهو في حدود ٣ %من الناتج المحلي الإجمالي .ورغم ذلك فإن الاقتصاديين يرون أنه يمكن أن يتم تجاوز هذه النسبة بشرط أن يتم توجيه تمويل العجز إلى مشروعات إنتاجية تؤدي إلى زيادة فرص العمل الحقيقية وزيادة إنتاج السلع والخدمات، أما في حالة توجيه تمويل العجز إلى النفقات الجارية فإنه يؤدي إلى زيادة أعباء المديونية.

ث- تطور عجز الموازنة العامة في العراق: [٢]

لم تحرص الحكومة على مواجهة عجز الموازنة في إطار برنامج مستمر للإصلاح الاقتصادي، يتضمن عملية إصلاح شاملة تتناول السياسات المالية والنقدية في إطار التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي؛ حيث اتبعت الحكومة سياسة مالية انكماشية تركز على تخفيض العجز الكلي كرقم مطلق، وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي؛ لترشيد النفقات العامة وزيادة الإيرادات .

ج- علاج عجز الموازنة العامة في العراق: [٣] لتحديد الرؤية المستقبلية لعلاج عجز الموازنة العامة في العراق يجب بيان مضمون السياسة المالية بإظهار ماهيتها وتحديد محاورها ويتضح كيفية إصلاح تلك السياسة على اعتبار أن عجز الموازنة أكثر ارتباطا بالسياسة المالية ومن ثم علاج الاختلالات الهيكلية في الموازنة العامة. فالسياسة المالية هي أداة الدولة للتأثير في النشاط الاقتصادي بغية تحقيق الأهداف

[١] د. حسن الحاج : عجزالموازنة:المشكلات والحلول، جسر التنمية، مصدر سابق ، ص ٣٣ – ص٣٤.
[٢] . وزارة المالية العراقية :دراسة عن تطور الموازنة العامة للدولة (الأسباب - الآثار الحلول) الإدارة المركزية للبحوث المالية والتنمية الإدارية.ص٥٦
[٣] . وزارة المالية العراقية :دراسة عن تطور الموازنة العامة للدولة (الأسباب الآثار الحلول)مصدرسابق.ص٥٦

الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسعى إليها، بمعنى أن السياسة المالية أسلوب أو برنامج عمل مالي تتبعها الدولة عن طريق استخدام الإيرادات والنفقات العامة، علاوة على القروض العامة لتحقيق أهداف معينة في مقدمتها النهوض بالاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية وإشاعة الاستقرار الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية وإتاحة الفرص المتكافئة لجمهور المواطنين بين طبقات المجتمع، والإقلال من التفاوت بين الأفراد في توزيع الدخول و الثروات. وفي إطار ذلك فإن السياسة المالية في العراق تستند على ثلاثة محاور رئيسية تتمثل في الآتي[1]:

أولاً: دفع عجلة النشاط الاقتصادي، والإسهام في تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة في الاقتصاد العراقي من خلال تطبيق منظومة مالية وضريبية جاذبة للاستثمار والأعمال وهو ما يؤدي في النهاية إلى دفع جانب الطلب كمحرك أساسي للنمو.

ثانياً: تحقيق الاستقرار لاستدامة الوضع المالي للموازنة العامة والدين العام اعتمادا على زيادة معدلات النمو، وتوليد فوائض متزايدة في الاقتصاد والتي تتيح موارد إضافية لتكون تحت تصرف الحكومة لمواجهة الأزمات التي تطرأ.

ثالثاً:تحقيق موارد مالية بحيث يمكن توجيهها في جوانب الإنفاق الاجتماعي مثل الصحة، التعليم، تحسين الأحوال المعيشية للمواطنين من خلال الاستثمار في البنية التحتية وتجنب تحميل الأجيال القادمة أعباء قد تعوق أهدافهم التنموية.

رابعاً: إصلاح السياسة المالية: يتضح مما تقدم أن التحرك نحو إصلاح السياسة المالية يحتاج إلي سلسلة من الإجراءات والسياسات تتفاعل مع بعضها البعض ، وتتناول جميع جوانب السياسة المالية الإيرادات والنفقات بل وأيضا أسلوب إعداد الموازنة ، ولكن مع التنبيه علي خطورة علاج العجز بمزيد من الانكماش لأنه يعطل التنمية ويزيد من مشكلة البطالة ويؤثر بشدة على مستوي معيشة الأفراد ولذلك فإن علاج العجز ينبغي أن ينطلق من عدة مبادئ أساسية هي:[2]

(١) علاج العجز لا يعني القضاء عليه بل الوصول به إلي مستويات مقبولة مجتمعيا.

(٢) هذا العلاج سوف تترتب عليه تكاليف معينة يجب أن يتحملها المجتمع .

(٣) علاج العجز يجب أن يتم على مدى زمني متوسط وطويل وليس علي المدى القصير.

١ . مجيد عبد جعفر الكفري،" الموازنة العامة للدولة"، دار الجامعة المستنصرية، بغداد،1999 .ص ٥٧

٢ . مجيد عبد جعفر الكفري،" الموازنة العامة للدولة"،مصدر سابق ، ص ٥٧

(٤) علاج العجز من خلال السياسة المالية يجب أن يرتبط بطبيعة هذا العجز وأنه عجز هيكلي وليس دوري.

ومع أخذ هذه المبادئ في الحسبان فإن هناك العديد من المجالات التي يمكن التحرك خلالها لإحداث النقلة المطلوبة في المالية العامة ، سواء تمثل ذلك في العمل على تنمية الموارد المحلية عن طريق توسيع الطاقة الضريبية لتشمل جميع قطاعات المجتمع ، وهو ما يتطلب رفع الوعي الضريبي والعمل علي دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد القومي وإصلاح النظام الضريبي والإدارة ال ضريبية. ومن جهة أخري العمل على رفع كفاءة الإنفاق العام خاصة في مجالات الاهتمام الأساسي كالتعليم والصحة وتخليصه من التشوهات التي تحد من فاعليته وهو ما يتطلب إعادة الاهتمام إلى الإنفاق العام على الصيانة وغيرها. وتبعا لأهمية الضرائب والنفقات العامة باعتبارهما من أهم أدوات السياسة المالية فقد ثار الجدل حول اختيار زيادة الضرائب أو تخفيض النفقات العامة كعلاج لمواجهة عجز الموازنة العامة.[1]

هناك من يرون أن تقليل الإنفاق أفضل من زيادة الضرائب ، فعلى سبيل المثال قال Hart Ford courant أن أعضاء مؤتمر Connecticut الاقتصادي قالوا إن أسوأ فعل يمكن القيام به هو رفع الضرائب أثناء حدوث كساد أو ركود، وأفضل عمل هو تقليل الإنفاق ، وعلى الرغم من هذه الادعاءات فإن المحللين الاقتصاديين يرون أن زيادة الضرائب ليست ضارة في المجمل للاقتصاد أكثر من تقليل النفقات، وذلك على المدى القصير، وذلك لأن التأثير العكسي لزيادة الضرائب على الاقتصاد، بسبب أن زيادة الضرائب ستؤدي إلى تقليل الادخار أكثر من تقليل الاستهلاك .

إن تخفيض بعض أنواع الإنفاق على الرغم من كونها تقلل الطلب على أساس قاعدة دولار مقابل دولار فإنها قد تكون ضارة أكثر على الاقتصاد من زيادة الضرائب. وهنا ترى النظرية الاقتصادية الأساسية أن التقليل المباشر للنفقات سوف ينتج المزيد من الآثار العكسية أو السلبية على الاقتصاد في المدى القصير، أكثر من أثر زيادة الضرائب.

إن تقليل الإنفاق الحكومي على السلع والخدمات يمكن أن يكون أكثر ضررا على الاقتصاد في المدى القصير من زيادة الضرائب وذلك أن الأثر على الاقتصاد يعتمد أساسا على الميل إلى الاستهلاك بين متلقي الإعانات أو دافعي الضرائب . كما أن زيادة الضرائب أو تقليل البرامج التحولية يركز على فئات لديها نزوع أقل للاستهلاك (أي من ينفق أقل ويدخر أكثر من كل دولار إضافي) . لذلك الأسر الأعلى دخلا أقل إقبالا على الاستهلاك من الأسر الأقل دخلا، وإن الضرر الأقل في المدى القصير

[1] رمزي زكي، علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ضوء المنهج الإنكماشي، دار الهدى ، للثقافة والنشر، سوريا،2000 ،ص ٦٥

يتضمن زيادة ضرائب تركز على الأسر الأعلى دخلا؛ ومن ثم فإن زيادة الضرائب على الأسر الأعلى دخلا هو الآلية الأقل ضررا من أجل علاج العجز المالي للدولة في المدى القصير، كذلك تخفيض الإنفاق الحكومي على السلع والخدمات للأسر الأقل دخلا سيكون أكثر ضررا على الاقتصاد في الأجل القصير.[1] يتضح مدى الأثر الذي يترتب على إصلاح السياسة المالية خاصة في أهم أدواتها النفقات العامة والإيرادات العامة؛ إذا ما نجحت السياسة المالية فعليا في ترشيد النفقات العامة وتحقيق أقصى استفادة من الموارد المتاحة، وكذلك إذا ما أفلحت في زيادة الإيرادات العامة فإنها سوف تسيطر على عجز الموازنة وتقلصه إلى الحدود الآمنة المتعارف عليها. وبالتالي فإن علاج عجز الموازنة لا يعني إنهاء العجز، بل يشير ببساطة إلى المستوى الذي يصبح عنده الاقتصاد قادرا على النمو دون مشكلات تضخمية أو ركود، وهو مستوى يجب البحث عنه بدقة وعناية في ضوء الخبرة التاريخية للاقتصاد القومي، وكذا الأوضاع الاجتماعية الراهنة . وهي مسألة يجب أن تتم في إطار رؤية تنموية متكاملة ، ومن منظور شامل وواسع يأخذ بعين الاعتبار علاج الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد القومي ، ويدفع عجلة التنمية إلي الأمام وبالتالي ينبغي أن توجه سياسات الإصلاح المالي إلي تحقيق هدف النمو الاقتصادي في الأجل الطويل ، وذلك عن طريق رفع كفاءة الاستخدام للموارد المتاحة وتنميتها، وهو ما يتطلب بالضرورة تحول النقاش من حجم العجز إلي مكونات الإنفاق العام والهيكل الضريبي، إن التركيز علي خصائص السياسة المالية هو الأجدى والأنفع من المنظور التنموي وقد يكون من الأجدى والأنفع للمجتمع وجود حجم معين من العجز في الموازنة شريطة أن يؤدي ذلك إلي تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية عريضة . إن زيادة الاستثمار العام كنسبة من الناتج لتحسين البنية الأساسية المادية لتسهيل الاستثمار الجاد وقد تؤدي إلى ارتفاع نسبة العائد على رأس المال أو إلى إنتاج سلع وخدمات لن يقوم القطاع الخاص بتوفيرها . كما أن الإنفاق العام على التعليم يزيد من رأس المال البشري ؛ وبالتالي يعد بمثابة استثمار قومي جيد يقوم بتغطية تكاليفه من خلال زيادة الإنتاجية وزيادة الدخول، من هنا فان تركيب وهيكل الإنفاق العام لا مستواه هو المهم، ومن هنا يتمثل التحدي الذي يواجه الإنفاق العام في ضمان مستوى من الإنفاق يتسق مع الاستقرار الاقتصادي الكلي ثم يتم بعد ذلك هيكلة الإنفاق كجزء من الإصلاح الشامل . خاصة أن ضمان استمرارية السياسة المالية لا يتوقف فقط على عوامل تتعلق بالإنفاق العام أو الإيرادات العامة ولكنه يرتبط أيضا بالسياسة النقدية خاصة سعر الفائدة والاتجاهات السكانية . وهذا لا ينفي بالطبع أهمية العمل على تحقيق فاعلية الإنفاق العام عن طريق ضمان التأكد من أن هذا الإنفاق يذهب في الغرض المخصص له فقد تتوافر الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم مجانا وبكميات ونوعيات مناسبة ، ولكن لأسباب معينة لا يستطيع الفقراء

[1] رمزي زكي، علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ضوء المنهج الإنكماشي، مصدر سابق ،2000 ،ص ٦٦.

الوصول إليها إما لأنهم أفقر من أن يتحملوا التكاليف المصاحبة للاستفادة من هذه الخدمات مثل فقدان الدخل أو تكاليف الدواء والمستلزمات المدرسية أو تكاليف الانتقال إلى مكان هذه الخدمة وهي الأمور التي ينبغي أن تتوجه إليها الاهتمامات في عملية الإصلاح المالي[١].

ح- علاج الاختلالات الهيكلية في الموازنة:[٢] من أجل استكمال علاج عجز الموازنة العامة للدولة يجب علاج الاختلالات الهيكلية وذلك من خلال إصدار القوانين أو اللوائح أو تنفيذها على أرض الواقع، وليس مجرد وضع إستراتيجية ومن ثم يجب على السياسة المالية أن تقوم بالآتي:

- تحقيق العدالة الضريبية وذلك بإعادة تقسيم الشرائح الضريبية.
- إعادة هيكلة الأجور بتحديد وتطبيق الحد الأدنى والحد الأقصى للمرتبات.
- ترشيد الدعم والعمل على إيصاله لمستحقيه فعليا.
- البحث عن وسائل أخرى لمصادر الطاقة مثل التوسع في توصيل الغاز الطبيعي.
- زيادة الإنفاق على التعليم والصحة وحماية البيئة لأنه الكفيل بزيادة موارد الدولة.
- أن تكون الموازنة توسعية لتتفق مع محاور السياسة المالية لتقليل العجز بالعمل على زيادة الإيرادات ومواجهة التهرب الضريبي ودمج الاقتصاد غير الرسمي.

المبحث الثاني: تحليل واقع الموازنات

تعد الإجراءات المتبعة في إعداد وتنفيذ الموازنة تعبيراً عن النظام السياسي والاجتماعي والإداري للدولة، كما أن البحث في بنود الموازنة يظهر نشاط الدولة الاقتصادي وأهدافه ، وتبين دراسة الموازنة التأثير المتبادل بين هذه العوامل والاعتبارات المالية للدولة ، وتؤكد أهمية الدور الذي تقوم به المالية العامة في الوقت الراهن . وتتكون الموازنة العامة من جانبين هما الإيرادات والنفقات وعلى هذا الأساس فالموازنة هي (التقدير المعتمد للسلطة المالية للدولة والتي تتضمن الإيرادات والنفقات العامة على مدى سنة مقبلة تحقيقا للأهداف التي يطمح إليها المجتمع ، واستنادا لما سبق فان للموازنة العامة دورا مهما في تحقيق الخطط القومية من خلال العمل على تحقيق أهدافها المعتمدة لتحقيق التنمية الاقتصادية .

١. تحليل واقع النفقات (٢٠١٨-٢٠٠٥)

١ . رمزي زكي، علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ضوء المنهج الإنكماشي ،مصدر سابق ، ص ٦٧.

٢ . فهمي محمود شكري ، الموازنة العامة ماضيها وحاضرها ومستقبلها ، ١٩٩٠. ص٧٥

بلغ إجمالي النفقات العامة التي خصصت منذ عام ٢٠٠٥ نحو (١٠٤٥،٠٩) تريليون دينار إن هذه الأموال هي ليست أموال مصروفة وإنما متاحة للصرف لم يتم صرف الكثير منها وفقا لمواعيدها المقررة، وبالاعتماد على الجدول رقم (١) يمكن تحليل واقع النفقات للموازنات السابقة اذ يتضح من الجدول ما ياتي:[١]

أ. استمرت النفقات الكلية بالزيادة المضطردة خلال السنوات السابقة حيث انتقلت من (٣٥،٩) تريليون دينار في عام ٢٠٠٥ الى (١١٩) تريليون دينار في عام ٢٠١٥.ثم انخفضت الى (١٠٥،٨) تريليون دينار في عام ٢٠١٦ والى (١٠٠،٦) تريليون دينار في عام ٢٠١٧ ثم أرتفعت الى (١٠٤،١٦) تريليون دينار في عام ٢٠١٨ .

ب. النفقات التشغيلية هي المهيمنة على اجمالي النفقات للسنوات السابقة ولقد كانت اعلى نسبة للنفقات التشغيلية في عام ٢٠٠٧ حيث بلغت(٨٢،٨٪) وكانت اقل نسبة في عام ٢٠١٥ (٦٥،٥٪).[٢]

ث. حصلت النفقات الاستثمارية على نسبة مرتفعة في عام ٢٠٠٨ (٣٣٪) ارتفعت الى (٣٤،٤٪) في عام ٢٠١٥ .ثم انخفضت الى(٢٥٪) في عام ٢٠١٧ وإلى (٢٣،٥٪) عام ٢٠١٨ .

١ . قوانين الموازنات العراقية للسنوات ٢٠٠٥ ولغاية ٢٠١٨ .

٢ . قوانين الموازنات العراقية للسنوات ٢٠٠٥ ولغاية ٢٠١٨ .

جدول (١)

تحليل النفقات العامة للسنوات (٢٠٠٥ -٢٠١٧) تريليون دينار

السنوات	اجمالي النفقات الكلية	النفقات التشغيلية	نسبة النفقات التشغيلية الى النفقات الكلية %	النفقات الاستثمارية	نسبة النفقات الاستثمارية الى النفقات الكلية %
٢٠٠٥	٣٥.٩	٢٨.٤	٧٩،١	٧،٥	٢٠،٨
٢٠٠٦	٥٠،٩	٤١.٦	٨١،٥	٩،٣	١٨،٢
٢٠٠٧	٥١،٧٣	٣٩،٠٦	٧٥،٥	١٢،٦٦	٢٤،٥
٢٠٠٨	٥٩،٨	٤٤،١٩	٧٣،٨	١٥،٦١	٢٦،٢
٢٠٠٩	٦٩.١	٥٤.١	٧٨،٢	١٥،٠	٢١،٧
٢٠١٠	٨٤،٦	٦١.٠	٧٢،١	٢٣،٠	٢٧،١
٢٠١١	٩٦،٦	٧٤،٧٦	٧٣،٣	٢٧،٥٤	٢٦،٩
٢٠١٢	١١٧	٨٠	٦٨،٤	٣٧	٣١.٦
٢٠١٣	١٣٨،٤	٨٣،٣	٦٠،١	٥٥،١	٣٩،٩
٢٠١٤	------	--------		--------	---------
٢٠١٥	١١٩	٧٨	٦٥،٥	٤١	٣٤،٤
٢٠١٦	١٠٥،٨	٨٠،٨	٧٦،١	٢٥	٢٣،٨
٢٠١٧	١٠٠,٦	٧٥,٦	٧٥	٢٥	٢٥
٢٠١٨	١٠٤،١٦	٧٩،٦٦	٧٦.٤	٢٤.٥	٢٣.٥
المجموع	١٠٤٥.٠٩				

المصدر: إعداد الباحث إعتماداً على الموازنات المنشورة في الوقائع العراقية.

٢. تحليل واقع ايرادات الموازنات للسنوات (٢٠١٨-٢٠٠٥)

بالاعتماد على الجدول رقم (٢) يمكن تحليل واقع ايرادات الموازنات السابقة كمايلي:[١]

أ- إســـتمرارتنظيم الموازنات بعجز مخطط من عام ٢٠٠٦ ولغاية ٢٠١٨ وتنتهي هذه الموازنات بفائض بســـبب تقديرات أســـعار النفط أقل من الاســـعار العالمية وعدم تمكن الوزارات من تنفيذ موازناتها

[١] . قوانين الموازنات العراقية للسنوات ٢٠٠٥ ولغاية ٢٠١٨ .

الاستثمارية وكذلك ضعف كفاءة بعض القيادات الادارية في تنفيذ الاهداف الاقتصادية للموازنات كما ان العجز في الموازنات هو عجز وهمي لأن كل الموازنات أنتهت بفائض .

ب- استمرت الايرادات الكلية بالزيادة المضطردة خلال السنوات السابقة حيث انتقلت من (٢٨،٩٦) تريليون دينار في عام ٢٠٠٥ الى (١١٩) تريليون دينار في عام ٢٠١٥.ثم انخفضت الى (٨١،٧) تريليون دينار في عام ٢٠١٦ والى (٩١،٦٤) تريليون دينار في عام ٢٠١٨ .

ت- الايرادات النفطية هي المهيمنة على اجمالي الايرادات للسنوات السابقة حيث انتقلت من (٢٧،٨٧) تريليون دينار في عام ٢٠٠٥ والى (٧٨،٦) تريليون دينار في عام ٢٠١٥.ثم انخفضت الى (٧٧،١٦) تريليون دينار في عام ٢٠١٨ . ولقد كانت اعلى ايرادات نفطية في عام ٢٠١٢ حيث بلغت(٩٥.٥) تريليون دينار وكانت اقل ايرادات نفطية في عام ٢٠٠٥ (٢٧،٨٧) تريليون دينار.

ث- في حين بلغت الايرادات غير النفطية (١،٠٩) تريليون دينار في عام ٢٠٠٥ و (١٥،٤٤) تريليون دينار في عام ٢٠١٥.ثم انخفضت الى (١٤،٤٨) تريليون دينار في عام ٢٠١٨ . ولقد كانت اعلى ايرادات غير نفطية في عام ٢٠١٣ حيث بلغت(٢٣،٩) تريليون دينار وكانت اقل ايرادات غير نفطية في عام ٢٠٠٥ (١،٠٩) تريليون دينار.

جدول (٢)

تحليل الإيرادات المخططة للسنوات (2005-2018) [١] تريليون دينار

السنوات	الايرادات الكلية	الايرادات النفطية	الايرادات غير النفطية	نسبة الايرادات النفطية الى الكلية %	نسبة الايرادات غير النفطية
٢٠٠٥	٢٨،٩٦	٢٧،٨٧	١.٠٩	٩٦	٤.٠
٢٠٠٦	٤٥،٣٩	٤٢.٢٩	٣.١	٩٣	٧.٠
٢٠٠٧	٥٤،٦	٥١.٧	٢.٩	٩٤.٧	٥.٣
٢٠٠٨	٥٠،٧٧	٣٨،٥	١٢.٢٧	٧٥،٨	٢٤،٢
٢٠٠٩	٥٠،٤	٤٣.٠	٧.٤	٨٥.٣	١٤.٧
٢٠١٠	٦١،٧	٥٦	٥،٧	٩٠،٧	٩،٣
٢٠١١	٨٠،٩	٧٠،١	١٠،٢	٨٧،٢٩	١٢،٧١
٢٠١٢	١٠٢،٣	٩٥.٤	٦.٩	٩٣.٢٥	٦.٧٥
٢٠١٣	١١٩،٢	١١٢،٤	٦،٨	٩٣،٩٧	٦،٠٣
٢٠١٤	------	-------	------	-----	-------
٢٠١٥	٩٤،٠٤	٧٨،٦	١٥.٤٤	٨٣،٦	١٦،٤
٢٠١٦	٨١،٧	٦٩،٧	١٢	٨٥،٣	١٤،٧
٢٠١٧	٧٩،٠١	٦٧،٩	١١.١١	٨٥،٩	١٤،١
٢٠١٨	٩١،٦٤	٧٧،١٦	١٤.٤٨	٨٤.١٩	١٥.٨
المجموع	٩٤٠.٠١	٨٣٠.٦٢	١٠٩.٣٩		

يلاحظ ([٢]) من الجدول أعلاه بأن الإيرادات النفطية تشكل أكثر من٨٥ % الى ٩٠٪ من مصادر تمويل الموازنة وبما أن هذه الإيرادات غير مستقرة ومتأثرة بعدة عوامل منها والرئيسية هو التغير بالأسعار العالمية للنفط إضافة إلى أن الوضع الأمني للعراق غير مستقر مما يغير من كمية الإنتاج حسب إمكانيات التصدير والتوقفات المستمرة نتيجة عمليات التخريب والتهريب مما يجعل الموازنة العامة أداة تخطيطية تفقد أهميتها في التخطيط ويصبح العمل بها صعب جداً ويخضع إلى متغيرات غير محسوبة ويتعذر تقديرها والتنبؤ بها في ظل الظروف الحالية سواء العالمية أو المحلية.

ويلاحظ إن الايرادات النفطية لموازنة عام ٢٠١٨ تصل الى (٧٧،١٦) تريليون دينار عراقي والإيرادات

[١] إعداد الباحث إعتماداً على الموازنات المنشورة في الوقائع العراقية.

[٢]. قوانين الموازنات العراقية للسنوات ٢٠٠٥ ولغاية ٢٠١٧ .

غير النفطية (١٤،٤٨) تريليون دينار عراقي، شاملة الضرائب والرسوم والايرادات الرأسمالية ، والايرادات التحويلية ، اي ما ستحصل عليه الموازنة يقدر بـ (٩١،٦٤) تريليون دينار.

كما احتسبت [1] الإيرادات المخمنة من تصدير النفط الخام على أساس معدل سعر (٤٦) دولار للبرميل الواحد ومعدل تصدير قدره (٣،٨٨٨،٠٠٠) برميل يومياً بضمنها (٢٥٠،٠٠٠) برميل يومياً عن كميات النفط الخام المنتج في محافظات اقليم كردستان وحسبت الموازنة لعام ٢٠١٨ على أساس سعر صرف (١١٨٢) دينار لكل دولار .

جدول رقم (٣)

مقدار العجز المخطط في الموازنات العراقية للمدة (2005 -2018)[2] تريليون دينار

السنوات	الايرادات العامة	نسبة نمو الايرادات %	النفقات العامة	نسبة زيادة النفقات %	العجز
٢٠٠٥	٢٨،٩٦	-----	٣٥،٩٨	-------	٧،٠٢-
٢٠٠٦	٤٥،٣٩	٥٦.٧٣	٥٠،٩٦	٤١.٦٣	٥،٦-
٢٠٠٧	٤٢،٠٦	٧.٣٣-	٥١،٧٣	١.٤٩	٩،٧-
٢٠٠٨	٥٠،٧٧	٢٠،٧	٥٩،٨٦	١٥،٧١	٩.٠٩-
٢٠٠٩	٥٠،٤١	٠.٧-	٦٩،١٧	٢٠.٢٦-	١٨،٧٦-
٢٠١٠	٦١،٧٤	٢٢.٤٧	٨٤،٦٦	٢٢.٣٩	٢٢،٩٢-
٢٠١١	٨٠،٣	٣٠.٠٦	٩٦،٦	١٤،١	١٦.٣-
٢٠١٢	١٠٢	٢٧.٠٢	١١٧	٢١،١	١٥-
٢٠١٣	١١٩،٢	١٦.٨٦	١٣٨،٤	١٨،٢	١٩.٢-
٢٠١٤	------	--------	-------	-------	-----
٢٠١٥	٩٤،٠٤	-------	١١٩	-----	٢٤،٩٦-
٢٠١٦	٨١،٧	١٣.١٢-	١٠٥	١١.٧٦-	٢٣،٣-
٢٠١٧	٧٩،٠١	٣.٢٩٢-	١٠٠	٤.٧٦-	٢٠،٩٩-
٢٠١٨	٩١،٦	١٥.٩٣	١٠٤،١٦	٤،١٦	١٢،٥٦-

[1] قانون الموازنة لعام ٢٠١٨جريدة الوقائع العراقية العدد (٤٤٨٥) في ٢٠١٨/٤/٢.

[2] إعداد الباحث إعتماداً على الموازنات المنشورة في الوقائع العراقية.

يلحظ [1] من الجدول اعلاه ان اقل عجز حصل في عام ٢٠٠٦ حيث بلغ (-٥،٦) تريليون دينار وان اكبر عجز حصل في عام ٢٠١٥ حيث بلغ (-٢٤،٩٦) تريليون دينار وقد أشارت الموازنات العامة في السنوات الاولى على أن العجز المذكور سيتم تمويله من الموجودات الموجودة في الخارج.أما الموازنات العامة في السنوات الاخيرة فقد أشارت أن العجز سيغطى من خلال سعي الحكومة للحصول على المنح والقروض من المؤسسات الدولية ومجموعة الاستثمارات لتمويل الاحتياجات الأساسية لإعمار وإعادة الإعمار والتطوير. ومن ذلك نستنتج بأن الموجودات في الخارج للحكومة العراقية قد استنفذت خلال السنوات السابقة مما حملها على السعي للبحث عن مصادر تمويل أخرى وهي المنح والقروض.

جدول رقم (٤)

الموازنات العامة الاتحادية والميزانيات الفعلية للسنوات (٢٠٠٦ - ٢٠١٨) **تريليون دولار**

السنة	الناتج المحلي الاجمالي	الموازنة العامة			الميزانية العامة الفعلية		
		الايرادات المخططة	النفقات المخططة	العجز/الفائض المخطط	الايرادات الفعلية	النفقات الفعلية	العجز / الفائض الفعلي
٢٠٠٦	٩٥،٦	٤٥،٣٩	٥٠،٩٦	-٥،٦	٤٩	٣٨،١	١٠،٩
٢٠٠٧	١١١،٥	٥٤،٦	٥١،٧٣	-٩،٧	٥٤،٥	٣٩	١٥،٥
٢٠٠٨	١٥٥،٦	٥٠،٧	٥٩،٨	-٩.١	٨٠،٢	٥٩،٤	٢٠،٨
٢٠٠٩	١٣٩،٣	٥٠،٤	٦٩،١٧	-١٨،٧٦	٥٥،٣	٥٢،٥	٢،٦
٢٠١٠	١٧١،٩	٦١،٧	٨٤،٦٦	-٢٢،٩٢	٧٠،١	٧٠،١	٠
٢٠١١	٢١٧،٣	٨٠،٩	٩٦،٦	-١٥،٧	٩٩،٩	٦٩،٦	٣٠،٣
٢٠١٢	٢٥٤،٩	١٠٢،٣	١١٧	-١٥	١١٩،٨	١٠٥،٢	١٤،٦
٢٠١٣	٢٧٣،١	١١٩،٢	١٣٨،٤	-١٩،٢	١١٣،٨	١١٩،١	-٥.٣
٢٠١٤	٢٥٨،٩	-----	-----	-----	١٠٥،٣	٨٣،٥	٢١،٨
٢٠١٥	١٩١،٧	٩٤،٠٤	١١٩	-٢٤،٩٦			
٢٠١٦	-----	٨١،٧	١٠٥،٨	-٢٤.١	٥٤،٣	٥٢،٣	٢
٢٠١٧	-----	٧٩،٠١	١٠٠،٦	-٢١.٥٩	٧٧،١	٧٥،٤	١،٩
٢٠١٨		٩١،٦٤	١٠٤،١٦	-١٢،٥٦			

[1] قوانين الموازنات العراقية للسنوات ٢٠٠٥ ولغاية ٢٠١٨ .

ويمكن وضع الملاحظات الآتية على الموازنات أعلاه:

أ- سيطرة الإيرادات النفطية على هيكل الإيرادات العامة وبنسبة (٩٥ %)، للسنوات ٢٠٠٥ – ٢٠١٠ وبنسبة أقل من ٨٥ % للسنوات ٢٠١١ – ٢٠١٨ و تعاني المصادر الأخرى للإيرادات من مشكلة انخفاض قاعدتها وبصفة خاصة في جانب الرسوم والضرائب نسبة الى المجموع الكلي للإيرادات.

ب- اعتماد الموازنة الحكومية على توليد طبقة واسعة من شاغلي الوظائف الحكومية، تتسع باتساع الموارد النفطية في حقب الازدهار والنمو الاقتصادي ولا تضيق في حقب الركود والانكماش الاقتصادي مما يزيد من المأزق المالي في البلد. فقد مارست الحكومات المتعاقبة خلال السنوات السابقة سياسة التوظيف الواسع غير المرتبط بالحاجة الفعلية أو بالإمكانات الاقتصادية القائمة أو المحتملة, في اقتصاد يعاني اختلالات بنيوية عميقة. وتقدر الاحصاءات (غير دقيقة) إن عدد العاملين في الحكومة تجاوز (٥) مليون، فضلاً على وصول عدد المتقاعدين الى (٢) مليون تقريبا. وبتراكم الاضافات في الرواتب والمخصصات يبلغ حجم الرواتب والمخصصات قرابة (٤٤) مليار دولار سنويا، يمثل القسط الثابت تقريباً في الشق التشغيلي من الموازنة العامة. مما يعني إن الموازنة التشغيلية في جانبها الانفاقي أصبحت مقيدة (بقسط الرواتب الثابت علما انه يتزايد سنوياً). وبذلك حددت المرونة الانفاقية الحالية والمستقبلية, وحملّت السياسة المالية أعباء لا فكاك منها, لاسيما وأن كل الدراسات تشير إلى تدني انتاجية العاملين في القطاعين العام والخاص.

ومن خلال الجداول (5)، (6) ،(7) و (8) نلاحظ ما يلي:

جدول رقم (5)

نسبة النفقات المخصصة لوزارتي الزراعة والصناعة للمدة (2009 -2018) [1]

تريليون دينار

السنوات	مجموع النفقات للموازنة	وزارة الزراعة				وزارة الصناعة			
		النفقات المخصصة للوزارة	نسبة النمو	نسبة النفقات المخصصة للزراعة الى مجموع النفقات	النفقات المخصصة للوزارة	نسبة النمو	مجموع النفقات للموازنة	نسبة النفقات المخصصة للصناعة الى مجموع النفقات
٢٠٠٩	٦٩،١٧	٠.٦	---	٠.٨	١،٥	---	٦٩،١٧	٢.٩
٢٠١٠	٨٤،٦٦	٠،٧	١٦.٦	٠.٨	٠،٦	٦٠-	٨٤،٦٦	٣
٢٠١١	٩٦،٦	١،١	٥٧.١٤	١.٠٧	٠،٦	٠	١٠٢	٢.٥
٢٠١٢	١١٧	١	٩،٠٩-	٠.٨٥	٠،٦	٠	١١٧	٢.٦
٢٠١٣	١٣٨،٤	١	٠	٠.٨٥	١	٦٦.٦	١١٧	٣.٠٧
٢٠١٤	------	-----	----	------	-----	---	----	--
٢٠١٥	١١٩	٠،٨	---	٠.٦٧	١،٥	---	١١٩	٢.٣
٢٠١٦	١٠٥،٨	٠،٨	٠	٠.٧٦	١،١	٢٦.٦-	١٠٥	٢.٧٥
٢٠١٧	١٠٠,٦	٠،٦	٢٥-	٠،٦	١،٠٩	٠.٩-	١٠٠	٢.٤٤
٢٠١٨	١٠٤،١٦	٠،٦	٠	٠.٥٧	١،٢	١٠.١	١٠٤،١٦	٢.٢

[1] إعداد الباحث إعتماداً على الموازنات المنشورة في الوقائع العراقية للسنوات ٢٠٠٩ ولغاية ٢٠١٨ .

جدول رقم (6)

نسبة النفقات المخصصة لوزارتي التجارة والتربية للمدة (2009 -2018) [1]

تريليون دينار

السنوات	مجموع النفقات للموازنة	وزارة التجارة			وزارة التربية		
		النفقات المخصصة للوزارة	نسبة النمو	نسبة النفقات المخصصة للتجارة الى مجموع النفقات	النفقات المخصصة للوزارة	نسبة النمو	نسبة النفقات المخصصة للتربية الى مجموع النفقات
٢٠٠٩	٦٩،١٧	٤،٣	------	٦.٢	٤،٨٢	---	٦،٩٦
٢٠١٠	٨٤،٦٦	٤،٧	٩،٣	٥.٥	٥،٥٤	١٤.٩	٦،٥٤
٢٠١١	٩٦،٦	٤،٦	٢،١-	٤.٥	٧،٥٨	٣٦.٧	٧،٤٣
٢٠١٢	١١٧	٥،٤	١٧،٤	٤.٦	٨،٠٦	٦.٢	٦،٨٨
٢٠١٣	١٣٨،٤	٦،٣		٥.٤	٨،٨١	٩.٤	٧،٥٢
٢٠١٤	------	------	-----	--------	-----	--	------
٢٠١٥	١١٩	٤،٣	-----	٣.٦	٧،٣٧	---	٦،٢
٢٠١٦	١٠٥،٨	٤،٣	٠	٤.١	٧،٧٥	٥.١	٧،٣٨
٢٠١٧	١٠٠،٦	٣،٢	٢٥.٥-	٣،٢	١،٤٦	٨١.١-	١،٤٦
٢٠١٨	١٠٤،١٦	٣	٦.٢٥-	٢.٨	١،٨١	٢٣.٩	١،٧٣

[1] إعداد الباحث إعتماداً على الموازنات المنشورة في الوقائع العراقية للسنوات ٢٠٠٩ ولغاية ٢٠١٨ .

جدول رقم (7)

نسبة النفقات المخصصة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي للمدة (2009 -2018) [1]

تريليون دينار

السنوات	مجموع النفقات للموازنة	وزارة التعليم العالي		
		النفقات المخصصة للوزارة	نسبة النمو	نسبة النفقات المخصصة للتعليم العالي الى مجموع النفقات
٢٠٠٩	٦٩،١٧	٢	---	٢.٨٩
٢٠١٠	٨٤،٦٦	٢،٥٤	٢٧	٣
٢٠١١	٩٦،٦	٢،٥٧	١،١	٢.٦٦
٢٠١٢	١١٧	٣،١	٢٠،٦	٢.٦٤
٢٠١٣	١٣٨،٤	٣،٦	١٦،١	٢،٦٠
٢٠١٤	------	------	---	--
٢٠١٥	١١٩	٢،٧٥	---	٢.٣
٢٠١٦	١٠٥،٨	٢،٨٩	٥.١	٢.٧٣
٢٠١٧	١٠٠,٦	٢،٤٤	١٥.٥-	٢.٤٢
٢٠١٨	١٠٤،١٦	٢،٣١	٥.٣-	٢.٢١

[1] إعداد الباحث إعتماداً على الموازنات المنشورة في الوقائع العراقية للسنوات ٢٠٠٩ ولغاية ٢٠١٨ .

جدول رقم (8)

نسبة الاعتمادات المخصصة للبطاقة التموينية للمدة (2007 -2018) [1] تريليون دينار

السنوات	مجموع النفقات للموازنة	الاعتمادات المخصصة للبطاقة التموينية	نسبة النفقات المخصصة لبطاقة التموينية الى مجموع النفقات
٢٠٠٧	٥١،٧٣	٣،٩٢	٧،٥
٢٠٠٨	٥٩،٨	٣،٩٢	٦،٥
٢٠٠٩	٦٩،١٧	٤،٢	٦،٠٧
٢٠١٠	٨٤،٦٦	٣،٥	٤،١
٢٠١١	٩٦،٦	٤	٤،١
٢٠١٢	١١٧	٤	٣،٤
٢٠١٣	١٣٨،٤	٤،٩	٣،٥
٢٠١٤	------	------	------
٢٠١٥	١١٩	٢،٥	٢،١
٢٠١٦	١٠٥،٨	٢،٤٧	٢،٣
٢٠١٧	١٠٠،٦	١،٦٩	١،٦٧
٢٠١٨	١٠٤،١٦	١،٥	١،٤٤

١. خصص مبلغ (٢١،٠٩٣) تريليون دينار من موازنة عام ٢٠١٨ مقسمة على الشكل التالي (٧،٤) للدفاع ، (١٠) للداخلية ، (٢،٠١) مجلس الامن الوطني ، (١،٦٧) هيئة الحشد الشعبي (٢٢) ألف عنصر و (٠،٠١٣) لقيادة الفرقة الخاصة (١٢) ألف عنصر مقابل (٨،٩٣) تريليون دينار لـ (٥) وزارات تشمل التربية والتعليم العالي والزراعة والصناعة والتجارة وهذا يعكس اعتلالا خطيرا في أولويات الدولة للمستقبل ولذلك يجب التخلص التدريجي من عسكرة المجتمع والانتقال الى الحكم المدني .

[1] إعداد الباحث إعتماداً على الموازنات المنشورة في الوقائع العراقية للسنوات ٢٠٠٧ ولغاية ٢٠١٨ .

٢. كان نتيجة الموازنات السابقة وحسب احصاءات وزارة التخطيط وصندوق النقد الدولي ان ديون العراق وصلت الى (١٣٢) مليار دولار وان نسبة الفقر وصلت الى ٢٢،٥ % كما ان نسبة البطالة تقدر بـ (٥٩ %) من حجم قوة العمل و (٣١ %) بطالة مؤقتة ونحو (٤٣ %) بطالة مقنعة كما تقدر نسبة النساء العاطلات بـ (٨٥ %) من فوة عمل النساء في العراق.

٣. كما بدأت الحكومة بتخفيض الدعم الحكومي للبطاقة التوينية من (٤،٩) تريليون دينار في موازنة عام ٢٠١٣ الى (١،٥) تريليون دينار في موازنة عام ٢٠١٨ ، إلتزاماً بتعليمات صندوق النقد الدولي

الاستنتاجات والتوصيات

١. الاستنتاجات :

أ. إن غياب الرؤية الاستراتيجية للسياسات المالية احد ابرز اسباب تعثر الاقتصاد العراقي خلال السنوات السابقة، رغم الوفورات النفطية التي حققها البلد لغاية العام ٢٠١٣، لصالح الزيادة المذهلة في النفقات التشغيلية (الاستهلاكية) من جهة، وضعف الرقابة على ادارة وتنفيذ النفقات الاستثمارية بكفاءة من جهة اخرى، لذلك من الضروري ان تتضمن الموازنات القادمة برامج اقتصادية تحاكي واقع الاقتصاد العراقي وطبيعة الازمة الاقتصادية والمالية التي يعيشها البلد بسبب احادية التصدير، ويؤسس لنمط جديد في ادارة الملف الاقتصادي يجنح الى تنويع الموارد وتحفيز القطاعات الاقتصادية الزراعية والصناعية والسياحية والنهوض بالقطاع الخاص للحد من احادية الاقتصاد العراقي واتكاله المزمن على المورد النفطي. وقد تكون الصدمات المالية الحالية فرصة لإعادة التنظيم المالي وتشديد الرقابة على المال العام ومكافحة الفساد والعمل على تقليص النفقات غير الضرورية التي أدمنت عليها الحكومة بسبب الريع النفطي.

ب. يلحظ أن الإيرادات النفطية تشكل أكثر من ٨٥٪ -٩٠٪ من مصادر تمويل الموازنات وبما أن هذه الإيرادات غير مستقرة ومتأثرة بعدة عوامل منها والرئيسية هو التغير بالأسعار العالمية للنفط إضافة إلى أن الوضع الأمني للعراق غير مستقر مما يغير من كمية الإنتاج حسب إمكانيات التصدير والتوقفات المستمرة نتيجة عمليات التخريب والتهريب وهذا يجعل الموازنة العامة كأداة تخطيطية تفقد أهميتها في التخطيط ويصبح العمل بها صعب جداً ويخضع إلى المتغيرات غير المحسوبة ويتعذر تقديرها والتنبؤ بها في ظل الظروف الحالية سواء العالمية أو المحلية.

ت- تفعيل قوانين حماية المنتج الوطني من منافسة السلع الأجنبية و منح القروض الميسرة ورفع سقوفها وتخفيض فوائدها وتمديد فترة السداد بما يتلاءم وحجم المشاريع وكذلك زيادة أسعار الفائدة المعتمدة حاليا لتشجيع المواطنين على الادخار والإيداع وتوفير الطاقة الكهربائية ومادة الوقود بمختلف أنواعها لمعامل

ومصانع وورش القطاع الخاص بأسعار مدعومة من قبل الدولة وتقديم كل ما يمكن من حوافز وتسهيلات فنية ومالية للمستثمرين المشهود لهم بالخبرة المتقادمة والقدرة المالية .

٢. **التوصيات :**

أ. لعلاج عجز الموازنة العامة والتغلب على الدين العام يجب التعامل مع التشخيص الحقيقي لهذا العجز وأسبابه كونه عجزا هيكليا وليس عجزا دوريا إذا كانت الدولة صادقة حقا في علاج هذا العجز؛ وبالتالي فالإرادة السياسية تلعب دورا هاما في ذلك،وبالتالي على الحكومة الحالية أو القادمة تحويل هذه الإجراءات إلى خطوات عملية حتى لا يكون مصيرها مثل الإستراتيجيات السابقة وتفشل في السيطرة على العجز بل تؤدي إلى تفاقمه.

ب. ضرورة وضع التقارير الدورية والمتمثلة بتقارير المتابعة الشهرية والفصلية والخاصة بموازين المراجعة وبيان ما أنجز من خطة الموازنة لمتابعة الانحرافات بالإضافة إلى الحسابات الختامية كحساب قياس النتيجة والمركز المالي للدولة في نهاية السنة المالية.

ت. ترشيد بنود الإنفاق المختلفة ومعالجة جوانب الهدر وهذا يمثل مدخلاً فعالاً لإصلاح أوضاع الميزانية.وكذلك توفير البيانات والمعلومات التحليلية والتي تمكن من تخفيض الانفاق وكذلك تطوير أسس اعداد الموازنة ووسائل المتابعة والرقابة على تنفيذها واستخدام التكنولوجيا الحديثة لمساهمتها الفعالة في تطوير الموازنة العامة.

ث. العمل لتعزيز الإيرادات غير النفطية من خلال تفعيل النشاطات المختلفة وزيادة الإنتاجية، وتأكيد تنشيط القطاع الخاص بما يمكّنه من أداء دوره المنشود في تحسين الأداء الاقتصادي، ورفع مساهمته في الناتج المحلي.

ج. الالتفات بصورة جادة الى المنافذ الحكومية، لكونها تمتلك ايرادات عالية جدا من الاموال، والتضييق على المنافذ لعدم هروب تلك الاموال من خلال بعض المتنفذين في الحكومة.

ح. دعم القطاع الخاص وتشجيعه وحمايته وضرورة الانتقال بالاقتصاد العراقي من اقتصاد أحادي المصدر إلى اقتصاد متنوع يلعب فيه القطاع الخاص دوراً مهماً في دفع عجلة التقدم وتحقيق التنمية.

خ. إحالة الزيادات في أسعار النفط وكميات الصادرات إلى صندوق سيادي لمعالجة سداد عجز الموازنة وتسوية الديون وحفظ حقوق الأجيال المقبلة.

المصادر العربية

١. إيهاب محمد يونس ،نحو رؤية لتشخيص وعلاج عجز الموازنة العامة في مصر ،أكاديمية الشروق ، مصر.

٢. جمال لعمارة ، أساسيات الموازنة العامة للدولة، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة، ٢٠٠٠.

٣. . حسن الحاج : عجزالموازنة:المشكلات والحلول، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط،ع ٦٣ مايو ٢٠٠٧ .

٤. محمد شاكر عصفور أصول الموازنة العامة، دار المسيرة، الأردن، الطبعة الرابعة،2012

٥. محمد طويلب" السياسة المى ا زنية في الجزائر خلال مرحلة الانتقال الى اقتصاد السوق" قسم الاقتصاد ، جامعة الجزائر ،رسالة ماجيستير غير منشورة ،1997

٦. مجيد عبد جعفر الكفري،" الموازنة العامة للدولة"، دار الجامعة المستنصرية، بغداد،1999 .

٧. رمزي زكي، علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ضوء المنهج الإنكماشي والمنهج التنوي، دار الهدى ، للثقافة والنشر، سوريا،2000 .

٨. رمزي زكي، الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة للدولة في دول العالم الثالث، سينا للنشر، القاهرة، ١٩٩٢.

٩. عبد المطلب قطين،" الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة"، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان،2005 .

١٠. عمر أبو دوح ، ترشيد الإنفاق العام وعلاج عجز ميزانية الدولة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ،2006 .

١١. فهمي محمود شكري ، الموازنة العامة ماضيها وحاضرها ومستقبلها ، ١٩٩٠.

١٢. قوانين الموازنة العامة الاتحادية للسنوات المالية (٢٠٠٥ – ٢٠١٧) .

١٣. قانون أصول المحاسبات العامة العراقي – رقم ٢٨ لسنة ١٩٤٠ المعدل – منشورات وزارة المالية.

١٤. وزارة المالية العراقية :دراسة عن تطور الموازنة العامة للدولة (الأسباب – الآثار الحلول) الإدارة المركزية للبحوث المالية والتنمية الإدارية.

١٥. وزارة المالية : البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة ٢٠٠٦ –٢٠٠٧ .

١٦. جريدة الوقائع العرقية العدد (٤٤٨٥) في ٢٠١٨/٤/٢.